مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

اصلاح مرحلة دراسات الدكتوراه في تونس

اكرام بن فرج*

ملخص تنفيذي

تشكو السياسة العامة المتعلقة بدراسات الدكتوراه في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس من نقائص عديدة، إذ لم تحقق السياسة المعتمدة جميع أهدافها في إصلاح هذا القطاع المهم وفي التقليص من ظاهرة البطالة في صفوف أصحاب شهادة الدكتوراه بالرّغم من توفّر النّصوص القانونيّة المنظّمة لهذه المرحلة الدراسية والتي تعود جذورها إلى سنة 1993.

وباعتبار طلبة الدكتوراه المحرك الأساسي للبحث العلمي،تتحتم اعادة النظر في مدى جدوى بعض النّصوص القانونيّة حتى تتماشى مع مقتضيات هذا المجال وتستجيب لمتطلبات الفصل 33 من الدستور التونسي الذي يستلزم أن «توفر الدولة الإمكانيات اللازمة لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي»، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد.

من هذا المنطلق تسعى الدراسة الراهنة للتعرف عن أسباب وتجليات مشاكل مرحلةالدكتوراه وطرح بدائل وآليات من شأنها أن تساهم في اصلاح هذا السلك الذي يمثل أحد أهم مكونات النظام الوطني للبحث العلمي، بالاستعانة باستبيان شارك فيه عدد من الدكاترة وطلبة الدكتوراه. تقدم هذه الورقة مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأسباب الجذرية لمشكل البطالة في صفوف الدكاترة، كما تقترح حلول جدية تتعلق بجميع مراحل دراسات الدكتوراه.

1. أسباب المشكل

تعود هشاشة مرحلة الدكتوراه إلى العديد من الأسباب أهمها :

- **عراقيل منظومة التعليم العالي «أمد»** التي انطلق اعتمادهافي تونس بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي الى جانب النصوص الترتيبية العامة ذات صلة. وهو يقوم على بناء التكوين الجامعي حسب ثلاثة مستويات تهدف نظرياً لرصد كفاءات الطالب. لكن بينت دراسة قام بها معهد التوثيق التونسي سنة 2011 أن أكثر من 50% من الطلبة والأساتذة لا يفهمون جيداً هذه المنظومة، علاوة على أن المبادئ الأساسية لهذه المنظومة لا تشهد تطابقاً ما بين المستوى النظري والتطبيقي. ففي حين تؤكد المذكرات الإطارية لوزارة التعليم العالي على أن المنظومة تهدف إلى إرساء "نظام تكوين مرن وقابل للمقارنة مع الأنظمة المتداولة دوليا"، فإن منظومة التعليم

* دكتورة في العلوم البيولوجية طالبة في معهد تونس للسياسة.

الحالي حادت عن اهدافها الأساسية التي نصت عليها المذكرة المنظمة لبرنامج «أمد». لذلك فان اصلاح مرحلة دراسات الدكتوراه هو ضرورة ملحة تأتي في إطار اصلاح شامل يتطلبه نظام التعليم العالي أمد.

- **شروط التسجيل في مرحلة الدكتوراه** التي حددها الأمر عدد 1823 لسنة 1993 المؤرخ في 6 سبتمبر 1993 والأمر عدد 47 لسنة 2013) المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للدكتوراه في نظام أمد (**تعتبر غير حازمة وغير كافية** لضمان اختيار سليم للمترشحين ولا ترتقي لمستوى شهادة الدكتوراه التي تعتبر أعلى شهادة وطنية في التعليم العالي ويتطلب التسجيل فيهامهارات عديدة الى جانب المعارف النظرية، على غرار اتقان جيد للغة الفرنسية والإنجليزية تمكن الطالب من تحرير نتائج ابحاثه فيورقات أكاديمية ونشرها في مجلات علمية عالمية، وكذلك مهارات الاتصال الشفوي والكتابي وروح التحليل والنقد. ومن الضروري أخذ هذه المعايير بعين الاعتبار عند اختيار المترشحين للدكتوراه عن طريق اعتماد شروط اضافية للتسجيل في مرحلة الدكتوراه على غرار اجتياز اختبار شفوي أو كتابي أو مناظرة وطنية.

- **عدم تحديد طاقة استيعاب للتسجيل في مرحلة الدكتوراه،** حسب الفصل 6من الأمر عدد 47 لسنة 2013 المذكور أعلاه «يتعين على المترشح للتسجيل في دراسات الدكتوراه أن يتحصل بالنسبة إلى موضوع أطروحته على الموافقة المسبقة لمدرس أو لمدرسين اثنين مؤهلين للإشراف على أطروحات الدكتوراه في المادة المعنية وفقا لأحكام الفصل *21* من هذا الأمر وكذلك على المصادقة على موضوع أطروحته من لجنة الدكتوراه المعنية.»، هذا يعني أنه **لا يوجد سقف يتعلق بعدد الطلاب المسجلين في مدارس الدكتوراه في كل سنة جامعية** والاختيار يعود بالأساس للجان الدكتوراه، وهو ما يؤدي الى تفاقم كبير لعدد طلبة الدكتوراه. لذلك من الأجدر أن تحدد وزارة التعليم العالي طاقة الاستيعاب لكل سنة جامعية وأنت تحكم بهذا التفصيل المهم عن طريق اعتماد اختبار شفوي أو كتابي كما ذكر سابقا أو اليات اخرى لتفادي ارتفاع عدد الطلبة دون جدوى.

- **عدم الأخذ بعين الاعتبار كيفية تمويل أطروحة الدكتوراه** من قبل لجان الدكتوراه عند معاينتها لمواضيع الأطروحات في الاختصاصات التي تتطلب اقتناء معدات ومنتجات للقيام بالتجارب المخبرية، وهو ما من شانه أن يعطل سير وتقدم أشغال الأطروحة في حال محدودية التمويل. لذلك يعتبر توفر تمويل كافي للأطروحة معيارا في غاية الأهميةلدى مناقشة موضوع الاطروحة في لجان الدكتوراه. وعدم أخذه بعين الاعتبار هو سبب غير مباشر لارتفاع عدد طلبة الدكتوراه باعتبار سهولة مرحلة التسجيل وهو ما يترتب عنه كثرة الدكاترة العاطلين عن العمل فيما بعد، بسبب محدودية مواطن الشغل.

- **سوء حوكمة مدارس الدكتوراه ولجان الدكتوراه وعدم اعتماد استراتيجية التقييم والتدقيق لأعمالها ولأعمال المدرسين المشرفين على الأطروحات.** حسب ما تقتضيه النصوص القانونية، تخضع مدارس الدكتوراه لتقييم ثلاثيّ السنوات. غير أن دراسة نشرها المجمع التونسي «بيت الحكمة» في 2019 أكدت أن «*85%* من أعضاء اللجان يبقون بلا إعلام. وقلما تنشر مدارس الدكتوراه معلومات دقيقة في متابعة الأفراد من الطلبة. ولا وجود لدليل معين على تحرير المشاريع المقدمة إلى اللجنة للتسجيل الأول. وتشتغل اللجان بحكم فقدانها لكتابة إدارية خاصة على الارتجال والعفوية وفي تعتيم مخصب للانحرافات المضرة بالجودة. ولا يتصل أعضاءاللجان بنسخ رقمية من المخطوطات ولا بتقارير المقررين. ولا يدعى المشرف إلى تقديم المخطوط ومناقشته بحضور اللجنة. وتمر بين تاريخ الإيداع ومناقشة المخطوط مدة طويلة بمعدل يصل إلى *4* أشهر. أما لجنة المتابعة الفردية فتلغى بمقتضى الفقرة السامحة للمشرف بضمان المراقبة والمتابعة».

2. ارتفاع نسبة بطالة الدكاترة من أهم مظاهر هشاشة المنظومة

تدهور مرحلة الدكتوراه يتجلى بالأساس في ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في هذه المرحلة الجامعية إلى جانب تزايد نسبة البطالة في صفوف حاملي شهادة الدكتوراه، اذ تجاوز عددهم

طاقة استيعاب الوظيفة العمومية بصفة عامة والتعليم العالي العمومي بصفة خاصة. كذلك تعتبر المسافة الشاسعة بين اختصاصات البحوث العلمية ومتطلبات سوق العمل من أهم مظاهر نقائص نظام الدكتوراه.

يظلّ النظام الوطني للدكتوراه متسما بعديد الثغرات والإشكالات المعيقة للنزاهة العلميّة ومسارات البحوث، فميثاق دراسات الدكتوراه لا تحظى آليات تطبيقه بتقارير دوريّة دقيقة وصارمة ضمانا لشروط البحث العلمي. كما لا تهتم لجان الدكتوراه بالسياقات التي يعمل ضمنها الطالب، مثل التمويل والتجهيزات والمنح الضروريّة، ولا توجد أحيانا لجان التأطير المنصوص عليها. وغالبا ما تكون «إجراءات التقييم والمصادقة مشوبة بالالتباس لاسيما فيما يخصّ تعيين المقرّرين».

3. نتائج المشكل وتداعياته

أدى مشكل نظامالدكتوراه الى ارتفاع الهجرة الجماعية للأدمغة التونسية إلى جانب تفاقم ظاهرة البطالة في صفوف الدكاترة. **عدد العاطلين عن العمل من حاملي شهادات الدكتوراه بالجامعات التونسية، يبلغ حوالي 3 آلاف من بينهم من له براءات اختراع، إضافة إلى 12 ألفا بصدد استكمال مرحلة الدكتوراه** بما يعني أن تونس ستكون حاضنة لنحو 42 ألف دكتور في مختلف المجالات في غضون سنتين. حسب وزارة التعليم العالي، يوجد 22 ألف استاذ جامعي يؤمنون حاليا التأطير في الجامعات التونسية ومراكز البحث بمعدل يقدر بمؤطر لكل 11 طالب مقابل مؤطر لكل 20 طالب في الجامعات الأوروبية[1].

ويفسر الارتفاع الكبير في عدد خريجي الدكتوراه للسنة الجامعية 2016-2017 الى صدور المنشور عدد 12 لسنة 2014 حول تسوية وضعيات الطلبة الذين تجاوزوا المدة العادية لإنجاز أطروحات الدكتوراه في ظل الأمر عدد 1823 لسنة 1993، وقد حدد السنة الجامعية 2015-2016 كأجل نهائي لإعداد جميع الأطروحات المتأخرة. لكن هذا الارتفاع بقي متواصلا (2359 خريج دكتوراه في السنة الجامعية 2017-2018) في ظل غياب استراتيجية واضحة للإصلاح[1].

التّطوّر السنوي لعدد خريجي الدكتوراه

(المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

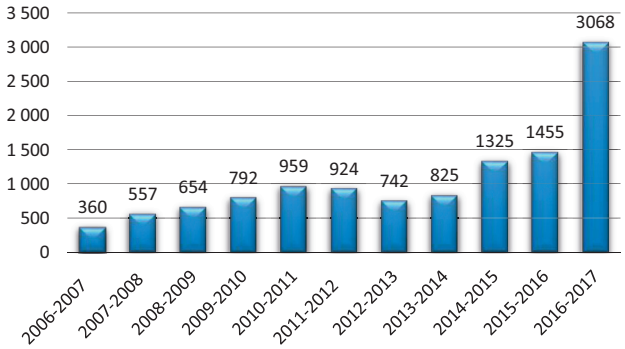

توزيع عدد خريجي الدكتوراه حسب الجامعة

(العام الدراسي : 2016-2017)

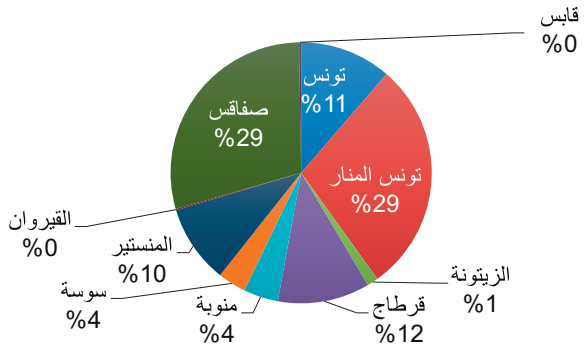

4. المشكل مطروح فعلا على أجندة صانع القرار

سبق أن عرض مشكل منظومة الدكتوراه على صاحب القرار فقد تم التطرق إليه في مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي الصادر في 2015 [2]. وتجدر الاشارة أن مراجعة الإطار القانوني المنظم لهياكل التكوين بالدكتوراه تندرج ضمن الأهداف الاستراتيجية لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار المحاور الأساسية التي تم إدراجها ضمن توجهات المخطط التنموي للفترة **2016-2020** [3].

ولمحاولة ادماج طلبة الدكتوراه والدكاترة في الحياة المهنية، تم تركيز برنامج **MOBIDOC** كآلية لتقريب مخرجات البحوث العلمية من حاجيات النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات. وهي الية ممولة من طرف الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج دعم منظومة البحث والتجديد (**PASRI**) وبرنامج دعم التربية والحركية والبحث والتجديد (**EMORI**) بالتعاون مع الوكالة الوطنية للنهوض

بالبحث العلمي. تتمثل الية **MOBIDOC** في عقود محددة الزمن لتنفيذ مشاريع بحث مشتركة بين هياكل البحث العلمي ومؤسساتالإنتاج. تتعهد الوكالة بدفع 80% من أجر الدكتور المترشح في حين تتكفل المؤسسة بـ 20-% فقط من الأجرالذي يتراوح بين 1200 و1400 دينار خام شهريًا.

من جهة أخرى، شن الدكاترة المعطلين عن العمل سلسلة من الاحتجاجات والاعتصامات الذين تمحورت مطالبهم أساسا حول الدعوة إلى انتدابهم في كل الوزارات وعدم الاقتصار على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. واقترحوا إحداث مخابر بحث في كل وزارة ينتدب ضمنها دكاترة لإيجاد حلول لمختلف الإشكاليات التي تعترض مؤسسات الإنتاج في الدولة على غرار المجال البيئي أو العلوم الكيميائية وغيرها[4].

كما كشفت وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي ألفة بن عودة يوم 5 ديسمبر 2020 انه تم اتخاذ جملة من الإجراءات الحكومية لتعزيز تشغيلية حاملي شهادات الدكتوراه، من بينها الترفيع في عدد عقود التدريس بالجامعات والترفيع في عدد الانتدابات الخاصة بالدكاترة إلى 330 خطة عوضاعن 250 خطة وقع تخصيصها سابقا.

• المشكل يتطلب اصلاحات جذرية ورؤية شاملة

هذا المشكل يتطلب تدخلا عاجلا للحد من ظاهرة هجرة الأدمغة في صفوف أصحاب شهادة الدكتوراه وحتى يتسنى للدولة التونسية الانتفاع بخبراتهم وكفاءتهم العلمية في سبيل تطوير النسيج الاقتصادي والنهوض به. فمن غير المعقول ان تقوم الدولة بتكوينهم لسنين طويلة ثم تفوت فيهم لدول أجنبية بدون مطالبتهم بالرجوع لتونس والاستثمار فيها على المدى الطويل. لذلك وجود حلول على المدى القريب والبعيد لتشغيل الدكاترة المعطلين عن العملي تطلب اصلاحا جذريا للمنظومة في جميع مستوياتها.

• نتائج الاستبيان المتعلق بمنظومة الدكتوراه في تونس

- **شارك في الاستبيان 283 طالب دكتوراه ودكتور متخرج (52% و48% تباعا) ؛**
- 79% من المشاركين غير راضين على مستوى دراسات الدكتوراه في تونس ؛
- 98% من المشاركين يعتبرون أن السياسة العامة المتعلقة بدراسات الدكتوراه تتضمن اخلالات ؛
- 6% فقط من المشاركين يعتقدون أن شهادة الدكتوراه تزيد من حظوظ التوظيف في تونس ؛
- 59% من المشاركين يعتقدون أنه لا توجد فرص ممكنة للتشغيل في تونس بعد الحصول على شهادة الدكتوراه ؛
- 73% من المشاركين يعتقدون أن السبب الرئيسي للبطالة في صفوف الدكاترة هو غياب الارادة السياسية الحقيقية لإيجاد حلول، بينما 23% يرجحون أن السبب يعود الى عدم تطابق الاختصاصات مع متطلبات سوق العمل.
- يفسر بقية المشاركين مشكلة البطالة بأسباب اخرى من بينها تهميش الدولة لقطاع البحث العلمي، فشل منظومة التعليم العالي بأكملها، ضعف مستوى تكوين الطلبة، كثرة عدد الدكاترة وسهولة الحصول على هذه الشهادة وأيضا عدم تطابق الشهادة مع المستوى الحقيقي للحاصلين عليها.

هل فكرت أو تفكر جديا في الهجرة بعد الحصول على شهادة الدكتوراه ؟

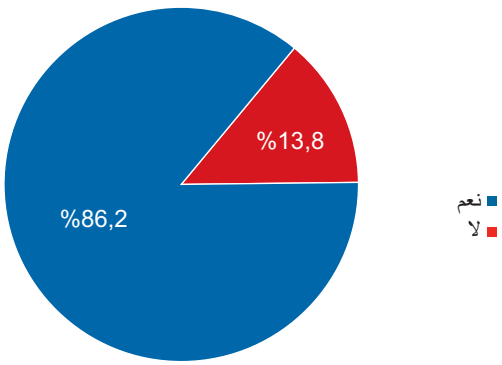

حسب رأيك، ما مدى سهولة التسجيل في مرحلة الدكتوراه ؟

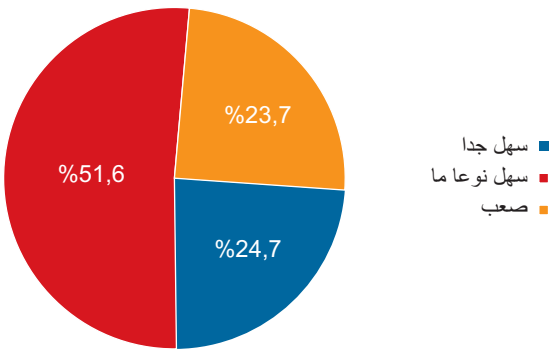

هل تعتقد أن الإصلاحات العاجلة لا بد أن تتضمن ؟

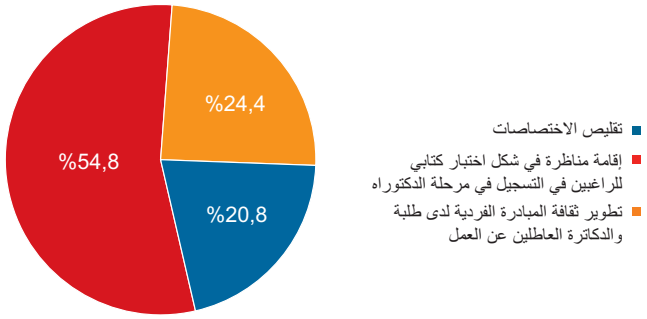

5. خبرات وتجارب اجنبية أنجع في التعامل مع المشكل

تختلف الوضعية في ألمانيا أين تخوض الجامعات الألمانية منذ سنوات منافسة مع الجامعات الأمريكية والبريطانية في جذب أذكى العقول في العالم إليها وخاصة طلاب الدكتوراه، الذين خصصت ألمانيا لهم أكثر من 700 معهد عال وأدخلت التعليم باللغة الإنكليزية لاجتذابهم.أصبحت الجامعات الألمانية تستقطب أعداداً متزايدة من طلاب الدكتوراه،بما في ذلك الأجانبوتشير الإحصائيات إلى أن 4000 طالب أجنبي نالوا شهادة الدكتوراه في ألمانيا في عام 2010 وحده. تقوم العديد من الجامعات بتقديم برامج دكتوراه دولية خاصة، موجهة إلى موضوعات بحثية محددة، أو تقدم الدعم لطلبة الدكتوراه من خلال عروض المساعدة من مختلف التخصصات العلمية.

تعتمد الجامعات الألمانية معايير حازمة في قبول المترشحين في مرحلة الدكتوراه. اذ يتم اتخاذ قرار القبول في عملية الدكتوراه من قبل الهيئة المسؤولة في مؤسسة التعليم العالي على أساس المستوى التدريسي من جهة (حصول المترشح على شهادة الماجيستيرأو ما يعادلها) والقدرة العلمية على إجراء دراسات الدكتوراهمن جهة أخرى. يتم اثبات ذلك عن طريق فحص آخر (Admission Exam) في مجال دراسات الدكتوراه والمجالات ذات الصلة يحدد ما إذا كانت معرفة المترشح تصل إلى المستوى المطلوب للحصول على درجة الدكتوراه الألمانية. ولا يمكن تكرار امتحان القبول إذا لم يتم اجتيازه بعد 3 مرات كحد أقصى. تضمن هذه العملية الاختيار الصحيح للمترشحين بناءً على مؤهلاتهم الدراسية وخاصة قدرتهم العلمية على إجراء البحوث،كما تجنب العدد المتزايد من طلاب الدكتوراه وحامليها.

من جهة أخرى تعتمد المغرب، أين يتم اتباع نظام التعليم العالي LMD، طريقة مختلفة في اختيار المترشحين في مرحلة الدكتوراه. اذ يتم في مرحلة أولى الدعوة للترشح لمرحلة الدكتوراه في تخصصات تحددها كل جامعة على حدة. ثم يقع انتقاء أولي للطلبة المترشحين بناء على مؤهلاتهم الدراسية ودراسة ملفات ترشحاتهم واعتماد معايير إضافية على غرار إلزامية اللغة الإنجليزية في البحث العلمي. بعد ذلك يتم نشر نتائج الانتقاء الأولي ودعوة المترشحين لاجتياز مقابلة علمية شفوية للولوج لسلك الدكتوراه. هذا الاختبار الشفوي يمكن اللجنة العلمية من اثبات قدرة المترشح على التواصل الشفوي والاقناع بمستواه العلمي وقدرته على اجراء دراسات دكتوراه في الاختصاص المحدد.

جدول مقارنة معايير اختيار المترشحين لدراسات الدكتوراه

المعايير	تونس	المغرب	الجزائر	ألمانيا
الدعوة للترشح لمرحلة الدكتوراه في تخصصات تحددها كل جامعة	لا	نعم	نعم	نعم
انتقاء أولي للطلبةالمترشحين بناء على مؤهلاتهم الدراسية	نعم	نعم	نعم	نعم
إلزامية اتقان اللغات ذات صلة بمجال الاختصاص	لا	نعم	لا	نعم
اجتياز مقابلة علمية شفوية	لا	نعم	لا	لا
اجتياز امتحان القبول على مستوى الجامعة Admission Exam	لا	لا	نعم	نعم

6. الاستراتيجيات والبدائل المقترحة

يعتبر طلبة الدكتوراه إلى جانب الدكاترة الشبان المحرك الرئيسي لمخابر البحث العلمي في الكليات والمخابر الجامعية ومعاهد البحث في تونس. **خلق منوال اقتصادي جديد قائم على المعرفة** هو ضرورة ملحة لاستيعاب واستثمار رأس المال المعرفي الذي تتميز به بلادنا. إن النهوض بهذا القطاع والاستجابة لمطالب طلبة الدكتوراه والدكاترة التي عبروا عنها في العديد من الاحتجاجات والمظاهرات يتطلب **طرح مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأسباب الجذرية لمشكل البطالة في صفوف الدكاترة**. البدائل المقترحة في هذه الورقة تتماشى مع الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد وارتفاع كتلة الأجور الذي دفع الحكومة الى تعليق الانتداب في الوظيفة العمومية.

ضمانا لمبدأ الديمقراطية التشاركية، من الأفضل تشريك الطلبة والدكاترة الشبان في لجان الاصلاح باعتبارهم أكثر الناس معرفة بمشاكل المنظومة وقادرين على تقديم مقترحات جدية وفعالة.

توصيات تتعلق بالسياسة العامة للبحث العلمي :

- توجه الدولة في **الاستثمار في البحث العلمي** عن طريق تخصيص ميزانية أكبر للوزارة وأحداث مراكز بحوث وتجديدمن شانها أن تقلص الفجوة بين مخرجات البحث العلمي والوسط الاقتصادي والاجتماعي ؛
- **تعصير الإجراءات الادارية ورقمنة المعاملات المالية ذات صلة بالبحث العلمي** اضافة إلى حسن التصرف في الموارد المالية وفقا لقواعد الحوكمة الرشيدة ؛ سيكون لهذا تأثير مباشر على جودة البحث العلمي وظروف عمل الباحثين، بما في ذلك طلاب الدكتوراه ؛
- **توجيه مواضيع البحوث العلمية نحو الأولويات الاستراتيجية للبلاد** والتركيز على المجالات التي يمكن استغلالها في تطوير النسيج الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ؛
- **إعادة النظر في اختصاصات البحوث العلمية حتى تتماشى مع متطلبات سوق الشغل**. فمثلا اختصاص البيولوجيا غير مطلوب في سوق الشغل فما ضرورة قبول مئات الطلاب في هذا المجال ؟

تم تبويب البدائل المقترحة الى ثلاثة أقسام :

- **البدائل المقترحة فيما يتعلق بالتسجيل في مرحلة الدكتوراه**

1) **ضرورة تحديد طاقة استيعاب** لا يجب تجاوزها لطلبة الدكتوراه من طرف وزارة التعليم العالي في كل سنة جامعية **حسب طاقة التأطير لكل مؤسسة، واعتماد عدد 3 الى 5 طلبة دكتوراه لكل أستاذ جامعي مؤهل لتأطير أطروحة دكتوراه.** (هذه الوضعية التي نصبو اليها يمكن أن تتطلب المرور بمرحلة انتقالية لتقليص عدد الطلبة المؤطرينمن طرف كل أستاذ تدريجيا). هذا المقترح من شانه أن يحسن جودة التأطير من قبل الأساتذةالمشرفين ؛

2) **مراجعة شروط الترشح واعتماد المناظرة للتسجيل في مرحلة الدكتوراه في كل جامعة** بعد دراسة ملفات المترشحين واستكمال كافة الشروط. هذا الاختبار الكتابي والشفاهي الذي يتم تحديد معاييره على المستوى الوطني، من شانه أن يبرز القدرة العلمية للمترشح على أداء دراسات دكتوراه في المجال العلمي المحدد، مثلما هو الحال بالنسبة للامتحان الوطني للتخصص في الطب ومناظرة التسجيل في المعهد الأعلى للمحاماة .من جهة أخرى يمكن هذا المقترح من التقليص من عدد الطلبة المسجلين في مرحلة الدكتوراه على المدى المتوسط والبعيد ؛

3) **مراجعة اختصاصات ماجيستير البحث** وطاقة استيعابها بما يتوافق مع متطلبات سوق الشغل والنسيج الاقتصادي، باعتبار هذه الشهادة العلمية نقطة عبور أساسية لمرحلة الدكتوراه ؛

4) **اعتبار اتقان اللغات ذات صلة بمجال الاختصاص بشكل جيد كشرط أساسي** من شروط الترشح لأهميتها في تحرير الورقات الأكاديمية وفي التدريس الجامعي عند الضرورة ؛

5) اعتبار برنامج تمويل أطروحة الدكتوراه والميزانية المخصصة لها من بين معايير قبول موضوع الأطروحة ؛

يمكن أن تؤدي هذه البدائل إلى اختيار أفضل لطلاب الدكتوراه على أساس قدراتهم العلمية، بالإضافة إلى انخفاض كبير في عدد الطلاب المسجلين. وهذا يؤدي إلى حوكمة رشيدة لمرحلة

دراسات الدكتوراه. مما يسمح للوزارة من الترفيع في منحة الدكتوراه الممنوحة لمدة 3 سنوات، والتي تقدر بـ 250 دينار فقط في الشهر، حتى يتمكن الطالب بالقيام بأبحاثه في ظروف طيبة.

• **البدائل المقترحة فيما يتعلق بدراسات الدكتوراه**

6) **التحسين في جودة الدروس التكميلية واعتماد نظام الامتحانات لتقييم المهارات والمعارف المكتسبة طيلة مرحلة الدكتوراه ؛** يتم ذلك عن طريق إحداث دروس تكميلية ذات ارتباط مباشر بالتخصصات التابعة لكل مدرسة دكتوراه ؛

7) **تخصيص جزء من الدروس التكميلية لتطوير ثقافة المبادرة الفردية** وتكوين طلبة الدكتوراه في مجال ريادة الأعمال ؛ يهدف هذا المقترح لتشجيع الدكاترة المتخرجين على بعث المشاريع وعدم حصر أفاق تشغيلهم في مجال التعليم العالي فحسب ؛

8) **الترفيع في منحة طلبة الدكتوراه** حتى يتسنى لهم العمل في ظروف طيبة ؛

9) **مراجعة النصوص القانونية المنظمة لمدارس الدكتوراه ولجان الدكتوراه** (الأمر عدد 1417 لسنة 2007 المتعلق بإحداث مدارس دكتوراه ؛ الأمر عدد 47 لسنة 2013 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط تحصيل الشهادة الوطنية للدكتوراه في نظام أمد)، بما يضمن أكثر شفافية وجودة في اختيار الأطروحات ومراقبة عمل الأساتذة المشرفين على التأطير ؛

10) **تقييم أداء لجان الدكتوراه بصفة دورية** من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد ؛

11) **اعتماد منصة الكترونية أمنة مخصصة لتحميل أطروحات الدكتوراه** ومتابعة مراحل التدقيق فيها من قبل مدرسة الدكتوراه ومن الأساتذة المقررين، الى غاية تحديد تاريخ تقديمها أمام أعضاء لجنة التحكيم.هذا المقترح يأتي في إطار رقمنة الخدمات الإدارية في مدارس الدكتوراه وضمان الحوكمة الرشيدة.

12) تحيين الموقع الإلكتروني الخاص بأطروحات الدكتوراه بتونس www.thèses.rnu.tn

• **البدائل المقترحة فيما يتعلق بالدكاترة العاطلين عن العمل**

ظلت الآفاق المهنية لحملة شهادات الدكتوراه منحصرة في أغلبها في مهن التدريس والبحث رغم حاجة النسيج المؤسساتي والاقتصادي لها. كما تختلف الأرقام المعلنة من مصدر إلى أخر، لذلك يجب إحداث شبكة معلومات محينة للعاطلين عن العمل من حاملي شهادة الدكتوراه للتثبت من العدد الرسمي ودعوةالمعنيين بالأمر عن طريق البريد الإلكتروني للتسجيل فيها.إن اصلاح منظومة الدكتوراه يتطلب تثمين شهادة الدكتوراه وإيجاد حلول جذرية لمشكل البطالة في صفوف الدكاترة وهذه بعض المقترحات :

13) **دعم مساهمة الدكاترة في إثراء النسيج الاقتصادي** وبعث المشاريع وإحداث المؤسسات الجديدة والمتجددة (startups) عن طريق تكوينهم في مجالات بعث المشاريع وريادة الأعمال وطرق التمويل المتوفرة ؛

14) **التأكيد على تطبيق النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بانتداب الدكاترة في خطة مدرس جامعي بالجامعات الخاصة** والعمل على التقليص من عدد المدرسين الجامعيين غير حاملي شهادة الدكتوراه ؛

15) **ابرام اتفاقية مع منظمة الاعراف** لدعم تشغيل الدكاترة في المؤسسات الاقتصادية من شركات وجامعات خاصةوتحديد الحد الأدنى للأجور؛

16) **إلغاء التعامل بالساعات العرضية** واعتماد الأموال المرصودة لها لانتدابات وعقود عملت تضمن تغطية اجتماعية. يأتي هذا المقترح في إطار ترشيد استعمال الموارد المالية المتوفرة ؛

17) انتداب خريجي الدكتوراه صلب المؤسسات الاقتصادية العمومية، وذلك عن طريق بعث مراكز بحث وتطوير في اختصاصات من شأنها الرقي بالاقتصاد مثل النسيج والفلاحة والصناعة ؛ ويأتي هذا المقترح في إطار تفعيل ما جاء في الأمر عدد 47 لسنة 2013 «تمثل الشهادة الوطنية للدكتوراه أعلى شهادة وطنية في التعليم العالي. وهي تؤهل حامليها لمزاولة جميع الوظائف في المستوى السابع من السلم الوطني للمهارات على معنى الأمر عدد

2139 لسنة *2009* المؤرخ في *8* جويلية *2009* والمتعلق بالسلم الوطني للمهارات» ؛

18) **تمتيع الدكاترة العاطلين عن العمل من تغطية اجتماعية لضمان أبسط حقوقهم الاجتماعية** التي نص عليها الدستور باعتبار مساهمتهم في منظومة البحث العلمي خلال دراستهم في مرحلة الدكتوراه ؛

19) **تفعيل صفة الدكتور الباحث في سلم المهن** مثلما هو الحال بالنسبة للمهندسين والاطباء...

20) **احداث خطة باحث في مخابر البحث العلمي** (الأمر عدد 1825 لسنة 1993 المؤرخ في 6 سبتمبر 1993 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات) ؛

21) **تنظيم هجرة الدكاترة في إطار التعاون الدولي** والشراكات مع الجامعات الأجنبية لتبادل الخبرات عن طريق توفير عقود عمل بالخارج لفترة زمنية محددة. هذا المقترح سيمكن من الاستجابة لمطالب الدكاترة العاطلين عن العمل منذ فترة طويلة وتمكينهم من اكتساب خبرات جديدة الى حين توفر حلول جذرية لهذا المشكلفي تونس.

7. صناع القرار والفاعلون المتدخلون في إقرار البدائل المقترحة ووضعها حيز التنفيذ

- وزير التعليم العالي،
- رئيس الحكومة،
- طلبة الدكتوراه والدكاترة العاطلين عن العمل الممثلين في الجمعية التونسية لطلبة الدكتوراه والدكاترة، تنسيقية طلبة الدكتوراه واتحاد الدكاترة العاطلين عن العمل،
- لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي بالبرلمان،
- الأساتذة الجامعيون،
- وزارة الشؤون الاجتماعية (فيما يتعلق بتوفير التغطية الاجتماعية)،
- الإدارة العامة للتعاون الدّولي بوزارة التعليم العالي،
- الوكالة التونسية للتعاون الفني – ATCT.
- الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي ANPR.

8. اليات تنفيذ الإستراتيجيات المقترحة

• دور السلطة التنفيذية

- تنقيح الفصل 5 من الأمر عدد 47 لسنة 2013 (المؤرخ في 4 جانفي 2013) المتعلق بشروط التسجيل في مرحلة الدكتوراه واعتماد اجتياز المناظرة كمعيار أساسي للقبول في هذه المرحلة ؛
- اجراء هيكلي يتم بمقتضاه احداث مراكز بحوث علمية ومخابر بحث صلب الوزارات والمنشئات العمومية يتم انتداب الدكاترة للعمل فيها ؛
- ابرام اتفاقية مع منظمة الاعراف لدعم تشغيل الدكاترة في المؤسسات الاقتصادية الخاصة.
- عقد جلسات حوار دورية مع طلبة الدكتوراه والدكاترة لتشريكهم في رسم استراتيجية جديدة لتعديل السياسة العامة المتعلقة بدراسات الدكتوراه، باعتبارهم عنصر هام من المنظومة.

شكر : أتوجه بالشكر للسيد جلال الزين، أستاذ جامعي بالمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس وصاحب كرسي اليونسكو للعلوم والتكنولوجيا والتجديد، على دعمه وعلى المعلومات التي افادني بها.

المراجـع

1. الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
2. مشروع أصلاح التعليم العالي والبحث العلمي الصادر في 2015
http://www.utm.rnu.tn/utm/documents/projet_de_la_reforme.pdf
3. المخطط التـنـموي للفـترة 2016-2020.
http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume_Global.pdf
4. وزارة التعليم العالي تقر مجموعة من الاجراءات لفائدة حاملي شهائد الدكتوراه العاطلين عن العمل، 25 آفريل 2018
http://www.assabahnews.tn